

الدكتور جيمس س. سبيجل، الأخلاق المسيحية، الجلسة 16 الحرب

جيم سبيجل وتيد هيلدبراندت © 2024

هذا هو الدكتور جيمس سبيجل في تعاليمه عن الأخلاق المسيحية. هذه هي الجلسة السادسة عشرة حول الحرب.

حسناً، موضوعنا التالي هو الحرب.

والسؤال الآن هو: متى تصبح الحرب مناسبة أخلاقياً؟ إذن، ما هي الحرب؟ لنبدأ بهذا السؤال. الحرب، على النحو المفهوم عموماً، هي صراع مسلح بين دول. ولكن هذا التعريف قد يكون إشكالياً لأنه يستبعد الحرب ضد الجماعات الثورية أو الإرهابية.

لا شك أن الحروب الثورية في حد ذاتها حروب حقيقية، وإن كانت ليست حروباً بين الأمم بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن هذا هو المفهوم العام للحرب. ويعرّف كارل فون كلاوزفيتز الحرب بأنها مبارزة على نطاق واسع.

إن الحرب، على حد تعبيره، هي عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا. وهنا ثلاث وجهات نظر عامة بشأن الحرب، بدءاً بنظرية الحرب العادلة، التي تقول إن الحرب مبررة أخلاقياً في ظل ظروف معينة. وهناك وجهة نظر الشر الضروري، التي تقول إن الحرب ضرورية أحياناً لمنع شر أعظم، ولكنها في حد ذاتها شر دائم.

وهناك أيضاً النزعة السلمية التي تقول إن الحرب لا يمكن تبريرها أخلاقياً على الإطلاق. لذا، سنركز على نظرية الحرب العادلة والنزعة السلمية، فضلاً عن الحجج المؤيدة والمعارضة. لا يوجد الكثير من أنصار وجهة نظر الشر الضروري، وذلك لسبب وجيه وهو أن الناس لا يريدون اتخاذ موقف يدافعون فيه عن الشر.

لذا، فإن الغالبية العظمى من العلماء في هذا الموضوع سيقولون إما أن الحرب هي الشيء الصحيح أخلاقياً في بعض الحالات، أو أنها عادلة في بعض الأحيان، أو إنكار ذلك والقول بأن الحرب لا يمكن تبريرها أخلاقياً أبداً. لذا سنبدأ بوجهة النظر الأخيرة، المسالمة، ونبدأ بالتمييز بين أنواع مختلفة من المسالمة. ليست كل المسالمة متشابهة.

هناك نزعة سلمية مناهضة للحرب، تدين الاستخدام الوطني للعنف مع الحفاظ على الحق الشخصي في الدفاع عن النفس. وهناك نزعة سلمية خاصة، تدين العنف في المجال الشخصي ولكن ليس كما تستخدمه السلطات السياسية. وهناك شكلان من نزعة السلمية الخاصة.

هناك نزعة سلمية خاصة مناهضة للقتل، وهناك وجهة نظر أقوى من نزعة السلمية الخاصة المناهضة للعنف، والتي تعارض العنف من أي نوع على المستوى الشخصي. وهناك نزعة سلمية عالمية، وهي الأكثر تطرفاً، والتي تعارض كل أشكال العنف والقتل في المجال الخاص وعلى يد السلطات السياسية. وفيما يتصل بالحجج الفلسفية لصالح نزعة السلم، هناك حجة النموذج الأخلاقي، التي تشير إلى أن العالم سيكون أفضل إذا كان الجميع مسالمين.

إن الجميع يدركون ذلك. فإذا لم يستخدم أحد العنف في أي حال من الأحوال، ألا يكون العالم عظيمًا؟ إذا كان الأمر كذلك، وإذا كان تعميم وجهة نظر سلمية أو ممارسة سلمية من شأنه أن يجعل العالم مثاليًا بهذا

المعنى، ألا يدل هذا على أن هذا هو الموقف الصحيح؟ هذه هي الحجة الأخلاقية النموذجية. إنها كانتنية في جوهرها.

يمكننا أن نجعل من السلمية مبدأً عالمياً، ولكننا لا نستطيع أن نجعل العنف مبدأً عالمياً. ولهذا السبب، لا ينبغي لنا أبداً أن نتصرف بعنف. فهذا ليس السلوك الذي قد ترغب في أن يمارسه الجميع على مستوى العالم.

ثم هناك الحجة الغاندية التي تؤكد على دور المعاناة، وخاصة في سبيل تحقيق العدالة، كوسيلة لتطهير الروح. فهي لا تقتصر على روح المرء؛ بل إنها قادرة على تحويل أرواح خصومه أيضاً. وفي التقليد الهندوسي، أكد غاندي على مبدأ اللاعنف، والامتناع عن التسبب في الألم أو الإصابة بدافع من غرض أناني.

يقول إن السلاح الروحي المتمثل في تطهير الذات، على الرغم من أنه يبدو غير ملموس، هو الوسيلة الأكثر فعالية لإحداث ثورة في البيئة المحيطة بالإنسان وتخفيف القيود الخارجية، انتهى الاقتباس. وبطبيعة الحال اكتسب غاندي شهرة دولية بسبب دفاعه عن استقلال الهند والامتناع عن أي شكل من أشكال اللجوء إلى العنف. إنه نوع من استخدام هذه الرغبة في المعاناة لإثبات وجهة نظر قوية والتأثير على، كما تعلمون، حتى على تصرفات الأنظمة السياسية بأكملها.

وهناك أيضاً حجة نفعية، وهي الفكرة القائلة بأن الحروب تنتج ضرراً أكثر من نفعها. وفي النهاية، يزعم بعض دعاة السلام أن أي حرب يخوضها المرء، حتى لو كانت حرباً للدفاع عن النفس، أو حتى لو كانت حرباً للدفاع عن أمة بريئة، سوف تكون دائماً خسارة صافية. فمهما كان الخير الذي يُفترض تحقيقه من خلال أعمال الحرب، فإنه سوف يكون دائماً خسارة صافية.

إن هذه الحجة قد يكون من الصعب الدفاع عنها في سياقات معينة، كما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث قتل طاغية مثل أدولف هتلر الملايين من الأبرياء. ومن الصعب أن نقنع الكثير منا بأن من الصواب عدم الرد بأي شكل من أشكال العدوان على هذه الإبادة الجماعية. ولكنني سمعت دعاة السلام يزعمون أنه حتى في هذه الحالة، كان من الممكن أن يكون الدخول في الحرب العالمية الثانية خسارة صافية، كما فعلنا لأسباب مختلفة.

من الصعب إثبات هذه الحجة، ولكن من المثير للاهتمام أن نرى دعاة السلام يتمسكون بموقفهم، إذا جاز التعبير. ربما هذا هو الاستعارة الخاطئة. يجب التمسك بموقفهم من هذه الحجة النفعية عندما يتعلق الأمر بالحرب العالمية الثانية.

من حيث الحجج التوراتية لصالح السلمية، يستشهد البعض بقدسية الحياة، وبأن البشر خلقوا على صورة الله، وبالتالي فإن كل الناس لهم الحق في الحياة دون استثناء، حتى لو كانوا يقتلون الناس. يجب علينا أن نحترم حياتهم ولا نقتلهم. الآن، هذا يستبعد القتل، ولكن لا يستبعد أشكال أخرى من العنف، مثل إيقاف الشخص من خلال وسائل عنيفة لا تؤدي إلا إلى إيذائه بدلاً من إنهاء حياته.

هناك حجة توراتية أخرى لصالح السلمية تستشهد بتحريمات التوراة للعنف. وبصورة خاصة، يمكننا أن نلاحظ تأكيد المسيح على عدم المقاومة في إنجيل متى 5، حيث يقول: "لقد سمعتم أنه قيل: العين بالعين والسن بالسن، ولكنني أقول لكم: لا تقاوموا الشرير. من لطمك على خدك الأيمن، فحول له الخد الآخر".

وإن أراد أحد أن يخاصمك ويأخذ قميصك، فاعطه رداًك أيضاً. وإن كرهك أحد على مسافة ميل واحد، فاذهب معه مسافة ميلين. فلا تقاوم الشرير.

سيلاحظ دعاة السلام أن هذا يبدو وكأنه يشير إلى وجهة نظرهم. كما نجد بولس يعلم شيئاً مشابهاً في رومية الآيات 19 إلى 21. يقول، لا تنتقموا، بل اتركوا مجالاً لغضب الله، 12.

لا يغلبك الشر بل اغلب الشر بالخير. وفي بطرس نجد أيضاً مبدأ عدم المقاومة. في 1 بطرس 2 يقول: إذا تألمتم من أجل الخير وصبرتم عليه، فهذا حسن عند الله.

لذا، يستخدم دعاة السلام المسيحيون هذه المقاطع للدفاع عن موقفهم. ولكن لاحظ أن هذه المقاطع تنطبق على العنف الشخصي ولكنها لا تنطبق بالضرورة على القوة العسكرية الوطنية. لذا، حتى لو كان لدينا واجب أخلاقي بعدم التصرف بعنف، حتى في الدفاع عن أنفسنا، فهذا لا يعني أن القوة العسكرية الوطنية غير أخلاقية.

"لذا، فلنتحدث عن نظرية الحرب العادلة. هناك جوانب عديدة للحرب العادلة. فنظرية "الحق في الحرب تتعلق بالشروط اللازمة لتبرير الحرب، ونظرية "الحق في الحرب" تتعلق بالمبادئ التي تحد من السلوك في الحرب.

لقد تم شرح شروط حق اللجوء إلى الحرب من قبل عدد من المفكرين في تقاليد الحرب العادلة، مثل توما الأكويني، وفرانشيسكو دي فيتوريا، وهوجو جروتوس، وغيرهم. لذا، سوف نستعرض بعض الأفكار تحت عنواني حق اللجوء إلى الحرب وحق اللجوء إلى الحرب بعد قليل. ولكن أولاً، إليك بعض الحجج العامة التي تستخدم لدعم فكرة إمكانية نشوب حرب عادلة.

هناك حجة واحدة تدافع عن العدالة. وهي فكرة مفادها أن تعرض أمة لهجوم من أمة أخرى يعد عملاً غير عادل، ويستوجب الرد بالمثل. وهناك أيضاً حجة السلام، حيث يكون هدف الحرب هو التأثير على نوع معين من السلام.

إن الأمر لا يتعلق بالعنف من أجل العنف ذاته، ولا بالقتل من أجل القتل ذاته، بل يتعلق بإيجاد حالة أفضل من السلام. وهذا تأكيد قوي أكد عليه القديس أوغسطينوس، كما أكد عليه آخرون، فيما يتصل بالحرب. ثم تأتي الحجج التوراتية، وتأييد الله لاستخدام إسرائيل للقوة العسكرية، والأوامر الإلهية المباشرة، في كثير من الحالات، في العهد القديم، بأن تدمر إسرائيل مجموعات معينة من الناس.

ثم في رسالة رومية 13، يشير بولس إلى استخدام الحكومة للقوة بشكل إيجابي. لذا، فلننتقل إلى بعض التحليلات للظروف المختلفة التي قد تؤدي إلى اللجوء إلى الحرب، والتي لاحظها منظرو الحرب العادلة. هناك العديد من هذه الظروف.

أحد هذه المعايير هو أن الحرب يجب أن تعلنها سلطة مختصة، وهو ما يستبعد الجماعات المسلحة أو شبه العسكرية لأنها ليست سلطات مختصة بإعلان الحرب. ولا تتمتع بهذه السلطة إلا الهيئات الحكومية العليا. وهناك بعض المشاكل التي تصاحب هذا المعيار، كما سنرى.

في أغلب الأحوال، هناك بعض الجوانب المهمة لكل معيار يمكن مناقشتها. وهنا يبدو أن هذا الشرط المتعلق بإعلان الحرب من قبل سلطة مختصة يستبعد كل الحروب الثورية لأن الثوار يتحدون سلطة الحكومة الحاكمة. فكيف يمكن أن يكونوا سلطة مختصة بإعلان الحرب أو إعلانها؟ ولماذا الإصرار على إعلان رسمي؟ من المؤكد أنه في تاريخ الحروب الأميركية، كانت هناك حروب عديدة شاركت فيها الولايات المتحدة، ولم يعلن الكونجرس الحرب.

ولكننا شاركنا في هذه الحروب، رغم ذلك، بأمر من قائدنا الأعلى، رئيسنا، ومن دون موافقة الكونجرس ومن دون أي إعلان رسمي للحرب. وثانياً، لا بد أن تكون هناك أسباب عادلة للحرب. وقد جرت العادة على اعتبار الأسباب العادلة تشمل، على وجه الخصوص، الدفاع عن النفس ومعاقبة الإصابات المدنية، فضلاً عن حماية الأبرياء، كما حدث في حالة دولة الكويت الواقعة في الشرق الأوسط، والتي ضمتها العراق في عام 1991 في عهد إدارة بوش الأب.

لقد دخلت الولايات المتحدة إلى العراق وهزمت الجيش العراقي من أجل تحرير الكويت، وقد اعتبر الجميع ذلك عملاً حربياً عادلاً. ولكن هناك بعض المشاكل المرتبطة بهذا المعيار. فما الذي يعد سبباً عادلاً للحرب؟ هل هو الدفاع ضد الهجوم العسكري فحسب؟ أو ماذا عن أشكال أخرى من الهجمات؟ وإلى أي مدى يجب أن تكون شدة الهجوم؟ وماذا عن التجسس؟ وماذا عن الهجمات الرقمية؟ وماذا عن التدخل الكبير في شبكات الكمبيوتر لدينا والذي قد يهددنا بهذه الطريقة؟ أو الهجمات الاقتصادية، التي قد تهدد السكان أكثر من بضع قنابل.

لذا، فإن التوصل إلى هذه النتيجة أمر بالغ الصعوبة، وهو يشكل تحدياً متزايداً مع التقنيات الإلكترونية هذه الأيام، والتي أصبحت في كثير من الحالات أكثر تهديداً من الرصاص والقنابل. إذن، ما الذي يعد سبباً عادلاً للحرب؟ هذا أحد أكثر الموضوعات الفرعية إثارة للجدال هنا في هذه القضية بأكملها. ثالثاً، يجب أن تكون هناك نية عادلة، مثل ضمان نتيجة السلام والعدالة حتى يكون من المبرر لأي دولة أن تخوض الحرب.

إن هذا المعيار لا يخضع للمناقشة بقدر ما تخضع له المعايير الأخرى. رابعاً، لا بد أن تكون الحرب الملاذ الأخير. وهذا ما يؤكد غالباً منظرو الحرب العادلة، حيث يتعين استنفاد كل الوسائل السلمية لحل الصراع قبل أن يكون من المبرر اتخاذ تلك الخطوة المتمثلة في استخدام القوة العسكرية الوطنية.

المشكلة هنا هي كيف نعرف متى استنفدت كل الوسائل السلمية المعقولة لحل الصراع؟ كيف نعرف متى وصلت إلى هذه العتبة؟ أعلم أنه في عام 2003، قبل أن تعود الولايات المتحدة إلى العراق في حرب الخليج الثانية، رفض الزعيم العراقي صدام حسين الالتزام بما اعتقد أنه 17 قراراً مختلفاً للأمن القومي أو مجلس الأمن. كما فُرضت كل أنواع العقوبات الاقتصادية على العراق. وعلى هذا فقد حكمت الأغلبية الساحقة من الزعماء الأميركيين في الكونجرس، بمجلسيه، بأن هذه هي الخطوة التالية الصحيحة.

كان هناك عدد قليل من الذين أبدوا تمييزاً في رفضهم الموافقة على دخول الولايات المتحدة إلى العراق في ذلك الوقت. ورأوا أن هذه الخطوة مناسبة الآن. وخلص أي من منظري الحرب العادلة، وأنا على يقين من وجود العديد منهم في الكونجرس، إلى أن هذه الخطوة معقولة لأن كل السبل الأخرى لحل هذا الصراع قد استنفدت.

ولكن رغم ذلك، كان هناك من يقول: لا، كان بوسعنا أن نتخذ خطوات أخرى. لم تكن هناك حاجة للجوء إلى الحرب. ولم تكن الحرب في الواقع الخطوة التالية المناسبة في ذلك الوقت.

خامساً، لا بد أن تكون هناك فرصة معقولة للنجاح. فلا ينبغي لك أن تخوض حرباً إذا كانت فرصك في الفوز ضئيلة أو ليست جيدة على الإطلاق.

إن هذا لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضرر أكثر من النفع. ولكن المشكلة هي أن تقييم هذا الأمر غالباً ما يكون صعباً للغاية. وفي بعض الحالات، لا يكون من الواضح تماماً ما هي فرصك لأنك لا تعرف ما هي القدرات العسكرية عندما يتعلق الأمر بالأمة التي تقابلها.

أذكر أنه قبل أن ندخل العراق في عام 1991، كان هناك نقاش مطول حول كون العراق يمتلك خامس أقوى جيش في العالم. إننا ننظر هنا إلى مسعى طويل الأمد للغاية. حسناً، لم يكن الأمر كذلك

، ولقد هزم الجيش الأميركي الجيش العراقي في غضون بضعة أيام فقط. وفي عام 2003، وبسبب هذه التجربة، اعتقد الناس أن الأمر سيكون سهلاً. لقد فعلنا ذلك من قبل

سنفعل ذلك مرة أخرى. وسنذهب إلى جميع أنحاء العراق ونقيم جمهورية ولن نواجه أي مشكلة. ولكن ما حدث هناك كان العكس

حتى لو كانت المراحل المبكرة من الحرب سهلة نسبياً، فإن الجهود الطويلة الأجل كانت بالغة الصعوبة والإشكالية. وعلى هذا فإن العوامل التي تتدخل في الحرب كثيرة إلى الحد الذي يجعل من الصعب للغاية التنبؤ بالنتائج وتحليل التكاليف والفوائد. وهذا يعني أن خوض الحرب يتطلب العدالة

والآن دعونا نوجه انتباهنا إلى شروط قانون الحرب. ما هي المعايير الأخلاقية التي ينبغي لنا أن نلتزم بها في شن الحرب فعلياً؟ أحد هذه المعايير هو مبدأ التناسب، الذي ينص على أن نوع القوة المستخدمة ومداهما لا بد وأن يتناسباً مع طبيعة التهديد. ولهذا السبب يزعم كثيرون أن الأسلحة النووية غير مناسبة دائماً لأنها مفرطة في كل الأحوال

مهما كان التهديد، فإنه لا يتم التعامل معه على النحو اللائق من خلال سلاح الدمار الشامل، مثل السلاح النووي. ولكن من الصعب تحديد ذلك، ليس فقط فيما يتصل بالأسلحة النووية. وربما كانت هذه هي الحالة السهلة

ولكن ما يهم هنا هو الاستجابة المتناسبة باستخدام الأسلحة التقليدية. وهذا أمر صعب. ثم هناك مبدأ التمييز، الذي ينص على أن الآلات العسكرية والمقاتلين فقط هم الذين يجوز استهدافهم عمداً

، إن استهداف المدنيين أمر خاطئ. وكثيراً ما تسلط التقارير الإخبارية الضوء على هذا الأمر عندما تدور حرب أو عندما تقصف دولة أو أخرى مدينة، أو عندما تقصف مدرسة فيها أطفال، حتى وإن لم يتم ذكر ذلك صراحة في التقارير الإخبارية. إن فكرة قتل هذا العدد الكبير من المدنيين عمداً، أو حتى كنوع من الإهمال، تعتبر عموماً عملاً غير أخلاقي من أعمال الحرب

إننا لا نستطيع أن نعتبر أن استهداف الآلات العسكرية والمقاتلين مقصوداً إلا إذا كان من المفهوم أن الأضرار الجانبية قد تترتب على ذلك، كما هو واضح في هذا السياق. ولكن من الصعب تطبيق هذا المبدأ، وذلك لأنه ليس من الواضح ما الذي يعتبر مقاتلاً في كل الأحوال. فهل المقصود الجنود الذين يعملون بنشاط في المجهود الحربي فقط؟ أم أن هذا المبدأ يشمل أيضاً الأشخاص الذين يعملون في المصانع التي تصنع القنابل على سبيل المثال؟ إن أغلب الناس قد يقولون إن استهداف الآلات الحربية، مثل الآلات التي كانت تستخدم في الحرب العالمية الثانية، والتي كان النازيون أو اليابانيون يصنعون منها طائراتهم المقاتلة ومدفعاتهم، كان أيضاً هدفاً مناسباً

حسناً، ماذا عن أولئك الذين هم أبعد من ذلك خطوة أخرى، والذين يشاركون في الجانب التجاري، فيعقدون صفقات مع الحكومة، على سبيل المثال، لإنتاج الصلب وغيره من المواد الخام التي يشحنونها إلى هذه المصانع؟ أما أولئك الذين هم أبعد من ذلك خطوة أخرى في مشاركتهم في هذه الشركات، إلى أي مدى تمتد هذه المجسات بحيث يصبح الأشخاص المعنيون أهدافاً مناسبة؟ هناك أشخاص يعملون في شركات قد لا يدركون حتى أن شركتهم لديها عقد حكومي مع إنتاج الآلات العسكرية. والحقيقة أن الأضرار الجانبية، في قتل

المدنيين، أمر لا مفر منه في بعض الأحيان. ومهما كانت الضربة التي تنفذها دقيقة، فمن المرجح في كثير من الحالات أن يقتل بعض الأبرياء أو المدنيين.

،"إن السياق الثالث الذي يمكن أن نفكر فيه في السلوك العادل فيما يتصل بالحرب هو "العصير بعد الحرب وهو يتعلق بشروط السلوك العادل بعد الحرب. ولا نناقش هذا السياق بقدر ما نناقش "العصير في حالة الحرب" و"العصير في حالة الحرب"، ولكن هذا البعد مهم هنا. فبمجرد انتهاء الحرب، وتوقيع الدولة المهزومة على بعض شروط الاستسلام، ما هي المسؤوليات، إن وجدت، التي يتحملها المنتصر في سلوكه تجاه الدولة المهزومة أو فيما يتصل بها؟ يوصي عالم يُدعى برايان أورانج بعدد من الشروط لتسويات السلام العادلة بعد الحرب.

يقول إن شروط التسوية السلمية لا بد وأن تكون علنية ومدروسة ومعقولة، وأن تسترشد بمبادئ التمييز والتناسب. ومن بين هذه المبادئ مبدأ الاحترام، الذي ينص على ضرورة احترام حقوق وتقاليد المهزومين ومن غير اللائق أن نحاول تغيير ثقافة كاملة لمجرد أننا هزمناهم في الحرب، ثم نصر على ضرورة تعليمهم لغتنا وتعلمها، على سبيل المثال، أو تبني تقاليدنا الثقافية.

إن حقوق وتقاليد المهزومين يجب أن تُحترم، والتمييز عادل. وهذا يتعلق بفكرة التمييز بين القادة والجنود والمدنيين.

إن القادة والجنود داخل الدولة التي كانت تخوض حرباً ظالمة قد يخضعون للمحاكمات الجنائية ومحاكمات الحرب، في حين يتمتع المدنيون بالحصانة من هذه التهم، وما لم يكن أحد داخل هذا المجتمع قد ساهم بنشاط في الظلم الناجم عن الحرب، فيجب تركهم وشأنهم. التعويض العادل. وهذا يتعلق بفكرة أن ادعاءات النصر يجب أن تكون متناسبة مع طبيعة الحرب.

في حالة الحرب العالمية الثانية، كان من بين العواقب المترتبة على ذلك أن ألمانيا اضطرت إلى دفع كل أنواع التعويضات لأن طبيعة الحرب في تلك الحالة كانت مدمرة للغاية لكثير من الناس في مختلف أنحاء أوروبا الأمر الذي اضطرها إلى دفع ثمنها، ودفع ثمنها لفترة طويلة، فضلاً عن عدم امتلاك جيشها الخاص. لقد أظهرتم لألمانيا افتقاركم إلى المسؤولية، على أقل تقدير، فيما يتصل بامتلاك قواتكم العسكرية الخاصة وبالتالي لن يكون لديكم جيش لفترة طويلة، وسنقوم بحمايتكم. لقد كان الجيش الأميركي حارساً لأوروبا لفترة طويلة، وهو الأمر الذي اعترض عليه رئيسنا الحالي.

عندما ننظر إلى ميزانيتنا العسكرية، نجد أنها طنا من المال الذي يتعين على الجيش الأميركي أن يخصصه لحماية بعض الدول الأوروبية، ولكن هذا نتيجة للحرب العالمية الثانية، وخاصة فيما يتصل بألمانيا وإساءة استخدامها لجيشها. والسؤال المثير للاهتمام في هذا الصدد هو إلى متى، وكم سنة، وكم عقداً، وكم جيلاً ينبغي أن يستمر هذا؟ هذا مجرد مثال واحد من الأسئلة المتعلقة بما يعنيه احترام معيار التعويض العادل بعد الحرب. وأخيراً، الأمن المستحق.

إن المهزوم لا بد وأن يتمتع بقدر معين من الحماية ضد الهجمات المستقبلية، وخاصة إذا لم يسمح له بتطوير جيشه الخاص، كما كانت الحال مع ألمانيا أو اليابان، إذا كان هذا الشرط بعد الحرب يقضي بعدم قدرة الدولة المهزومة على امتلاك جيشها الخاص، وهو ما يجعلها عرضة للهجوم من قِبَل دولة أخرى. وعلى هذا فإن المنتصر لا بد وأن يضمن الحماية المناسبة للمنهزم في هذه الحالة، وهو ما فعلته الولايات المتحدة.

هذه إذن هي الشروط البرتقالية التي تحكم ما بعد الحرب، وبهذا نختم مناقشتنا لأخلاقيات الحرب.

هذا هو الدكتور جيمس سبيجل في تعاليمه عن الأخلاق المسيحية. هذه هي الجلسة السادسة عشرة حول

الحرب.